هوامش

يوم انتخاب تاريخي للمرأة البحرينية

عبدالله الأيوبي

الأرقام والمعطيات التي تمخضت عنها الجولة الأولى من الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت في البلاد السبت الماضي تعطي مؤشرا وترفع من درجة التفاؤل بأن يكون اليوم السبت الموافق للتاسع والعشرين من نوفمبر عام ٢٠١٤، يوما مميزا في تاريخ المرأة البحرينية حيث إنها المرة الأولى التي تتمكن فيها هذه الأعداد الكبيرة من النساء من الدخول إلى جولة الإعادة الانتخابية النيابية والبلدية مع مؤشرات على إمكانية تحقيق عدد منها الفوز بعضوية المجلسين في منافسة لم تكن مسبوقة من قبل خلال الدورات الانتخابية الثلاث من عمر التجربة الديمقراطية في البحرين التي انطلقت بعد تدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك قبل أكثر من عقد من الزمان.

والحقيقة التي يجب تكرارها والاستدلال بها باستمرار، هي أنه بمجرد وصول أكثر من امرأة إلى جولة الإعادة النيابية والبلدية، فإن ذلك بحد ذاته يعد انتصارا للمرأة البحرينية في حراكها نحو إثبات وجودها وذاتها في العملية الانتخابية ولن يقلل من هذا الانتصار عدم وصولها إلى المجلس النيابي أو المجالس البلدية، فنحن نتحدث عن ظروف وأوضاع في مجتمع ما يزال أسير عادات وتقاليد تقلل من شأن المرأة وتثبط من عزيمتها بترديد الأقاويل التي تحط من قدرتها على منافسة الرجل في جميع ميادين العمل والحياة، فتغيير هذا الواقع وتجاوز هذه الظروف بحاجة إلى عمل وجهود جبارة ومتواصلة.

فمسألة فوز المرأة البحرينية بعضوية المجلس النيابي أو المجالس البلدية لا تتعلق بخيارها والأمر ليس مرتبط بإرادتها وإنما بإرادة الناخب نفسه، فهو الذي يحدد خياره واختياره عبر صناديق الاقتراع وهو مطالب بأن ينحي عند توجهه إلى هذه الصناديق اليوم، الموروث التقليدي الذي لعب دورا سلبيا في تكريس الواقع غير العادل الذي تعيشه المرأة في الكثير من المجتمعات العربية ومنها بطبيعة الحال مجتمعنا البحريني الذي لم تنل المرأة فيه حقها في الانتخاب والترشح أسوة بالرجل إلا بعد تدشين المشروع الإصلاحي وإصدار دستور مملكة البحرين يوم ١٤ فبراير من عام ٢٠٠٢ والذي أعطاها هذا الحق كما أعطاه إلى الرجل.

الناخب البحريني جرب أداء مجلس النواب خلال ثلاث دورات متتالية كان جل أعضائه من الرجال باستثناء الجزء التكميلي من الدورة الأخيرة بعد استقالة نواب جمعية الوفاق حيث وصلت سيدتان إلى المجلس، فخلال الدورات الثلاث التي صبغت المجلس بالطابع الذكوري الخالص، لمسنا أداء ضعيفا للمجلس، بل تحولت جلساته إلى ساحة مناكفات بعيدة كل البعد عن الدور الذي يفترض أن يقوم به أعضاء المجلس، وخاصة الدور الرقابي على أداء السلطة التنفيذية ومؤسساتها المختلفة الأمر الذي أدى إلى فشل المجلس في أداء المهام في حدود السلطة الممنوحة له بموجب الدستور ولائحته الداخلية التي باتت معيقة بعد التعديلات التي أدخلها نواب الدورة الأخيرة عليها.

جولة الانتخابات الأخيرة أسقطت حتى الآن الكثير من الوجوه النيابية التي صالت وجالت في ردهات المجلس بأداء سلبي وباهت خلال جميع الدورات السابقة التي شاركت فيها هذه الوجوه، فهي لم تثبت فشلها في أداء مهمتها النيابية فحسب وإنما لعبت دورا سلبيا في أداء المجلس واسهمت بتصريحاتها ومواقفها في تأجيج الاحتقان الطائفي في البلاد، فيما وجوه أخرى ما تزال تتأرجح وتنتظر مصيرها في دورة الإعادة اليوم، أما المرأة البحرينية فكانت ضحية النظرة المجتمعية الدونية إلى جانب التحريض والتشويه التي تعرضت لها من قبل بعض المحسوبين على قوى الإسلام السياسي والتيارات الدينية الأخرى.

فهذا التشويه والحملات المتواصلة ضد المرأة لعبت دورا سلبيا كبيرا في عدم تمكن المرأة من اجتياز الأدوار الانتخابية الأولى رغم الدعم والاحتضان اللذين حظيت بهما من جانب القوى العلمانية وبعض مؤسسات المجتمع الأهلية، إلى جانب أن المرأة لم تنل الفرصة لإثبات ذاتها في هذا الميدان الذي وللأسف ظل مرتعا ذكوريا على مدى ثلاث دورات نيابية متواصلة، فهذه هي المرة الأولى تقريبا التي تتاح الفرصة أمامها للدخول إلى ساحة الاختبار الحقيقية والأمر يتوقف على وعي الناخب، فهو المطالب بإعطائها هذه الفرصة، فهي كفء لمثل هذه المهمة بعد أن أثبتت كفاءتها في أكثر من ميدان.

فدرجة وعي الناخب البحريني واختياره هي اليوم أمام اختبار واختيار أيضا، بين أن يكون قد استوعب درس الدورات النيابية الثلاث الماضية، أو يعيد الكرة ثانية ويسقط العنصر النسائي من قائمة النواب والبلديين، فأمامه فرصة لأن يدفع بالوجوه النسائية إلى الغرفة التشريعية المنتخبة وإلى المجالس البلدية فيضفي على المجالس النيابية والبلدية طابع التغيير والأداء الذي طال غيابه، فالمرأة بحاجة إلى أن تدخل ميدان الاختبار العملي كما دخله الرجل، فالعبرة ليس بالعنتريات النظرية وإنما بالأفعال والنتائج، فليس من العدل أن ننعت المرأة بالضعف في الوقت الذي نبعدها عن الاختبار في ساحات العمل.

دراسة حول «البيئة» في البرامج الانتخابية للمترشحين

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

أَجريتُ دراسة سريعة لمحتوى البرامج الانتخابية للمترشحين لمجلس النواب، من حيث تضمين البعد والهم البيئي في قائمة البرامج التي طرحها كل مترشح، فقد قمتُ بجمع عينة عشوائية من البرامج الانتخابية لمائة مترشح من المحافظات الأربع، وهي العاصمة، والمحرق، والشمالية، والجنوبية.

وقد هَدفتْ هذه الدراسة البسيطة إلى الإجابة عن عدة أسئلة، كما يلي:

أولاً: كم مرة وردت كلمة «البيئة» في البرنامج الانتخابي لكل مترشح لمجلس النواب؟

ثانياً: ما هي القضايا البيئية المطروحة في البرنامج الانتخابي لكل مترشح لمجلس النواب؟ وهل هذه القضايا ذات أولوية ومرتبطة بالواقع المحلي؟

ثالثاً: هل هناك علاقة بين الاهتمام بالقضايا البيئية وبين المحافظات، وبخاصة المحافظات التي توجد بها مناطق صناعية ومصانع ثقيلة؟

وبعد إجراء تحليل المضمون للبرامج الانتخابية للمترشحين في عينة الدراسة، وصلتُ إلى النتائج التالية:

أولاً: ذُكرتْ كلمة «البيئة» ١١ مرة فقط في كل البرامج الانتخابية لمائة مترشح، حيث ان ٩٠ مترشحاً لم يتطرقوا كلياً إلى قضية البيئة وشؤونها التي تخص كل إنسانٍ يعيش على هذه الأرض الطيبة.

ثانيا: بالنسبة الى المترشحين الذي تناولوا قضية البيئة في برامجهم الانتخابية، فلم يطرح معظمهم قضية بيئية محددة، وإنما ورد ذكر عبارة «حماية البيئة من التلوث»، أو «حماية السواحل»، أو غيرهما من العبارات العامة التي لم تُعرَّف مشكلة محددة ذات أولوية نعاني منها في المجتمع البحريني، كما أنهم لم يقدموا برنامجاً واضحاً وعملياً لمواجهة وعلاج أي قضية بيئية.

ثالثاً: لم أجد هناك علاقة بين المحافظات التي تعاني من مشكلة بيئية كوجود المناطق الصناعية والمصانع الثقيلة والملوثة للبيئة واهتمام المترشح بهذه المشكلة الموجودة في محافظته.

وانطلاقاً من هذه النتائج أستطيع أن أقول إن البعد البيئي جاء ضعيفاً في البرامج الانتخابية، ولم يرقَ إلى المستوى المطلوب، ولم يتناسب مع أهمية وأولوية القضايا البيئية المتعلقة بشكل مباشر بالصحة العامة. فالاهتمامُ بالجانب المعيشي والاقتصادي للمواطن نال حيزاً كبيراً من الاهتمام والرعاية من جميع المترشحين، وهذه قضية حيوية تعتبر من هموم الشعب البحريني اليومية ولا يختلف عليها أحد.

ولكن دعوني أطرح سؤالاً جوهرياً على الجميع وهو: ما فائدة «المال» إذا كانت البيئة ملوثة وتحيط بها السموم والملوثات من كل مكان؟ وما فائدة «المال» إذا كانت البيئة غير صحية وتُعرض الإنسان للأمراض المستعصية والمزمنة؟

فهذا «المال» الذي قد يحصل عليه الإنسان سيصرفه كله على علاج نفسه وأسرته من الأسقام والعلل التي تنزل عليه بسبب وجود الملوثات المسببة للأمراض في الهواء أو التربة أو ماء البحر.

فمن المفرض إذن أن تكون البرامج الانتخابية للمترشحين متوازنة ومتكاملة بحيث إنها لا تركز وتهتم كلياً بجانب واحد يحتاج إليه الإنسان، وهو الجانب الاقتصادي، وينسى كلياً هموم وشؤون الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية وأولوية بالنسبة الى المواطن، ولا سيما الجانب البيئي الصحي.

ولا بد لي هنا لأبين وأدلل على أهمية الجانب البيئي أن ألفت عناية كل المترشحين إلى وثيقتين معتمدتين من الشعب، وهما الدستور وميثاق العمل الوطني. أما الدستور فقد قدَّم الفصل الثاني منه تحت عنوان «المقومات الأساسية للمجتمع» وبالتحديد المادة التاسعة ح أن «تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية»، وميثاق العمل الوطني أورد في الفصل الثالث، المادة الخامسة تحت عنوان: «البيئة والحياة الفطرية» ما يلي: «نظراً الى الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية المحدودة فإن الدولة تسعى للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتنمية غير الضارة للبيئة وصحة المواطن...».

ولذلك أتمنى أن لا نتجاهل هموم البيئة، فصلاحها صلاح وتنمية للإنسان.

bncftpw@batelco.com.bh

من مفكرة سفير عربي في اليابان

الحقيقة المطلقة وجائزة نوبل اليابانية

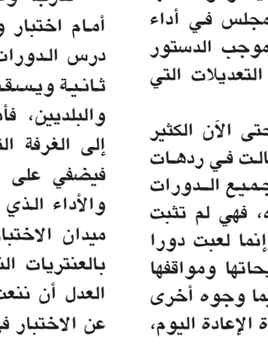

بقلم:
د. خليل حسن *

لقد تشرفت خلال الاسبوع المنصرم، بحضور احتفالية جائزة نوبل اليابانية، والمعروفة بجائزة كيوتو، بعاصمة الثقافة التاريخية في اليابان، وهي مدينة كيوتو. وقد لاحظت في هذه الاحتفالية مدى وهم الحقيقة المطلقة، ليست فقط في السياسة، بل أيضا في العلوم الطبيعية، وليس فقط العلوم البيولوجية، بل أيضا العلوم الفيزيائية وعلوم الرياضيات المتطورة، مما زادت قناعتي بالحكمة الصينية: «تبحث عن الحقيقة، فليس هناك حقيقة». لتؤكد هذه الحكمة الصينية أن الحياة كلها نسبية، بل حتى الافكار نسبية، فكل شيء في العقل الانساني معرض للخطأ، بل حتى نظرنا يمكن أن يخدعنا بسهولة. فقد اكتشف العلماء يوما بعد يوم أن الكثير من فرضياتهم خاطئة، ولذلك من يحقق الإبداعات التكنولوجية هو من يكون مستعدا لتحدي الافكار التقليدية. وقد برزت هذه القناعات في احتفالية جائزة نوبل اليابانية هذا العام، حيث فاز عالمان فاضلان، اثبتا في مسيرتهم الحياتية والعلمية خطأ النظريات البيولوجية والفيزيائية والرياضية التقليدية التي عاصروها، التي كانت سببا لمعاناتهم الطويلة، للوصول الى اختراعات، غيرت مجرى التاريخ البشري في الطب والهندسة وفيزياء الذرة. وليسمح لي عزيزي القارئ سرد قصة جائزة كيوتو، ومعاناة العالمين الفاضلين اللذين فازا بجائزة هذا العام.

لقد أنشأ المهندس الياباني، كوزو ايناموري، في عام ١٩٨٥ مؤسسة ايناموري العالمية، لتكون مسئولة عن اختيار ثلاثة من خيرة علماء العالم سنويا، في العلوم الأساسية، والعلوم التكنولوجية الصناعية، والعلوم الروحية الإنسانية، لجائزة، سميت بجائزة كيوتو، يحصل الفائز على شهادة تقديرية، وميدالية ذهبية مرصعة بالجواهر الثمينة، بالإضافة الى جائزة نقدية قيمتها ستين مليون ين ياباني. وقد بدأ هذا المهندس الياباني عمله بأحد الشركات الصغيرة، ولكن بعد أن تطورت خبراته العملية أسس شركة كيوسيرا اليابانية، التي هي امبراطورية تكنولوجية عملاقة اليوم، وقد خصص خمسمائة مليون دولار لمؤسسة جائزة كيوتو. ويشرح المهندس إيناموري، أهداف هذه الجائزة بقوله: «تعتمد جائزة كيوتو على الفلسفة التي أؤمن بها، وهي أنه لن نطمئن على مستقبل البشرية، إلا من خلال خلق التوازن اللازم بين تطور العلوم المادية والعلوم الروحية. وأعتقد أنه يجب خلق التوازن في ذات الإنسان بين ذكائه الذهني، والعاطفة، والإرادة. فالحضارة التي تهتم بالذكاء الذهني، وتبخس قيمة العاطفة، والإرادة الإنسانية، هي حضارة آفلة. فقد تقدمت العلوم الطبيعية والتكنولوجية بشكل مدهش في القرن العشرين، ومع بداية القرن الواحد والعشرين، ستكون مسؤوليتنا الأساسية أن نرفع العلوم الروحية الى نفس المستوى الذي حققته تلك العلوم، لنستطيع التعامل مع اختراعاتها بحكمة. وتختار اللجنة سنويا، ثلاثة من خيرة علماء العالم، الذين خلقوا في نفوسهم التوازن بين الذكاء الذهني، والعاطفة، وقوة الإرادة، التي قدمت فلسفتهم وأراءهم العلمية للإنسانية اقتراحات فاضلة، لترفع من قدر أذهاننا وتشرفها».

وقد حصل هذا العام على جائزة التكنولوجيا المتقدمة، الدكتور روبرت لانجر، بروفيسور هندسة البيولوجية الطبية، بجامعة أم أي تي الامريكية، الذي حقق انجازين علميين كبيرين، فتحا الافاق لتطبيقات هائلة في العلاجات الطبية المتقدمة. فقد اخترع «نظرية السقالة» لخلق بنية بيولوجية من مادة، البولي لاكتك اسد، لزرع الخلايا العظمية والكبدية والعضلية والجذعية، للتشكل عليها الاعضاء، وتستطيع أجهزة المناعة في الجسم امتصاصها، بعد أن تؤدي وظيفتها. وقد نجح البروفيسور في هندسة وصناعة مختلف انسجة الجسم، والتي سهلت الابحاث في تطوير علاجات جديدة، وتجربتها على هذه الاعضاء المصنعة، قبل تجربتها على الحيوانات والبشر. وستسهل هذه التكنولوجية تشكيل أعضاء بشرية من الخلايا الجذعية. ويتميز اختراعه الثاني بتطوير نظام بروتيني لإيصال الدواء، بتركيز مكثف، لعضو أو ورم معين في الجسم البشري، ولمدة محددة، لذلك يعتبر الدكتور لانجر من أحد رواد تكنولوجية تجمع بين الهندسة والطب والصيدلة.

وقد تحدث الدكتور لانجر في كلمة قبوله للجائزة، فقال: «لقد ترعرعت في ولاية نيويورك، وانجذبت للعلوم الكيمياوية، وحينما بلغت الحادي عشر من العمر احببت التفاعلات الكيماوية، باطياف الوانها الجميلة، كما كنت مهتما بصنع المطاط. وقد درست الهندسة الكيماوية، وحينما تخرجت من الجامعة، وجدت جميع زملائي متوجهين الى العمل بصناعة النفط، ومع أن الراتب كان عاليا، ولكنه لم يغرني، لأني كنت أحلم بعمل اساعد البشر في صحتهم أو تعليمهم، لذلك تقدمت لكلية الطب لاكمل ابحاثي. ولكن لم أوفق، لأن جميع المؤسسات الطبية اعتبرتني مهندسا ليس له علاقة بالطب، وبعد محاولات يائسه، نصحني أحد الأصدقاء بأن أكتب لجراح معروف باختياراته الغريبة، وفعلا تواصلت معه فقبلني للعمل بمستشفى بوسطن للاطفال. وقد كنت في ذلك الوقت المهندس الوحيد في المستشفى، وحينها تعلمت الكثير عن تطبيقات الهندسة في مهنة الطب. وحينما انهيت تلك الوظيفة، تقدمت لوظيفة استاذ في كلية الهندسة، ومع الاسف لم يقبلني احد، لاعتقادهم هذه المرة ان ليس لدي خبرة في الهندسة، بعد أن التحقت بمؤسسة طبية. وبعد معاناة شاقة وطويلة، حصلت على وظيفة في دائرة التغذية بجامعة أم أي تي الامريكية، وقد كانت الامور سيئة جدا في البداية، حيث اعتبر الكثير من العلماء أن اكتشافاتي السابقة كانت خاطئة، لأنها كانت ضد النظريات التقليدية، كمثل أبحاثي ضد السرطان، بتطوير علاج لوقف نمو الشرايين المغذية للخلايا السرطانية، والتي أصبحت اليوم من أهم أدوية معالجة السرطانات. وفعلا رفض مركز الأبحاث دعمي، في أول تسعة أبحاث قدمتها، بل نصحني رؤسائي بأن اترك القسم، وابحث عن عمل آخر. ولكني أصريت على الاستمرار في ابحاثي، كما استطاع بعض العلماء الاخرين اثبات صحة ابحاثي، وبعدها حصلت على الثقة والدعم اللازم لتجاربي. وقد استفاد الاطباء من كثير من ابحاثي اليوم لعلاج المرضى، وخلال مسيرة حياتي الطويلة، وبتحدياتها المتشعبة والمتعرجة، طورت فلسفة تؤكد ضرورة ان يحلم الشباب أحلاما كبيرة، لكي يغيروا العالم، وبالرغم من جميع الصعوبات التي سيواجهونها في حياتهم. كما عليهم ألا يتوقفوا عن العمل، لتحقيق هذه الاحلام».

كما فاز البروفيسور جامعة برنستون الامريكية، ادوارد وتن، على جائزة العلوم الاساسية، لثورته في تطوير العلوم الرياضية، باكتشافه نظرية الاوتار الفائقة. فبالنظر السريع الى تطور نظرية «حقل الكم»، و «نظرية الاوتار»، تكشف عن دراما تبرز خيرة العبقريات العلمية. فقد حلم العلماء بنظرية توحد جميع اطياف الميكانيكا، من نظرية الجسيمات البدائية، حتى علم الكونيات، وفعلا تسلط هذه القصة الضوء على اكتشاف جسيمات بدائية جديدة، وتعقب نظريات الميكانيكا المبدعة. وقد لعب البروفيسور ادوارد وتن دورا قياديا في هذه الملحمة العلمية، خلال العقود الثلاثة الماضية. ففي امتداد الثورة الاولى للاوتار الفائقة، والتطور الكبير في نظرية الاوتار الفائقة التي بدأت في عام ١٩٨٤، لعبت تحليلات الدكتور وتن الجيومترية في حقول المقاييس، وفي نظرية حقول الجاذبية دور مهم، كما وضحت العلاقة بين نظرية الاوتار الفائقة والنموذج التقليدي للجزيئات في علوم الفيزياء.

كما اقترح وتن في عام ١٩٩٥ «نظرية-إم» التي توحد الخمس اوتار الفائقة في نظرية واحدة. وقد ادى ذلك الى ثورة الاوتار الفائقة الثانية، والتي لعب فيها دورا قياديا، كما لعب دورا كبيرا أيضا في العلوم الرياضية الصرفة، وشجعت عبقريته العلمية الكثير من العلماء الشباب للتوجه نحو الابحاث الرياضية، وفتحت مجالا جديدا في الابحاث التي تجمع علوم الفيزياء والرياضيات، والتي تعتبر اليوم اساس الثورة التكنولوجية. وباختصار لقد لعبت ابحاث هذا العالم الجليل دورها في تغير التصور عن جزئيات المادة، فكنا نتصور أن أصغر جزء في المادة هي الذرة، وأن الذرة هي عبارة عن شكل ميكروسكوبي من النظام الشمسي، مكون من نواة مركزية مشكلة من كتلة من النيوترونات والبروتونات، وتدور حولها كتل الالكترونات. ولكن الابحاث العلمية بينت أن كتلة البروتونات هذه تتكون من جسيمات اصغر، سميت بجسيمات «الكواك»، كما أن الالكترونات تتكون من جسيمات اصغر سميت بجسيمات «البوزن». وقد ادت نظرية الاوتار الفائقة الى اكتشاف أن هذه الجسيمات ليس كتل جامدة، بل هي جسيمات على شكل أوتار متحركة، تتفاعل فيها عوامل جاذبية مختلفة، لتلعب دورها، من خلال ذرة الجسيمات الدون الذرية، والتي دمجت بين الخاصية الجسيمية، والخاصية الموجية، ليظهر مصطلح ازدواجية الموجة-الجسيم، لتتوضح منها فاعلية الموجات الكهرومغناطيسية، والتي تعتمد على مبادئها الكثير من التكنولوجيات المتطورة من الكومبيوتر وحتى الانترنت والتلفون النقال.

وتحدث البروفيسور وتن في كلمته بقبول الجائزة فقال: «لقد كنت مولعا بعلم الكونيات منذ نعومة اظفاري، ولم يكن ذلك غريبا، حيث ترعرعت في الخمسينيات، حينما كان الجميع ملهما بعلوم الفضاء. وقد كنت املك تلسكوبا صغيرا، ابحث فيه عن كوكب المريخ، وحينما كنت في الحادية عشرة من عمري، الهمتني علوم الرياضيات. وقد كان طريقي فيها متعرجا، وحينما بلغت الحادي والعشرين من عمري، قررت الانتقال الى دراسة علوم الفيزياء. فقد كنت معجبا بعلوم الجزئيات، كما كانت مسرعات الجزيئات تنتج ظواهر مدهشة خلال عقدين من الزمن. كما برزت اكتشافات جديدة في علوم الذرة، حينما كنت في السنة الثانية من الجامعة. فقد انتشرت نظريات حول الجسيمات، كتكون الذرة من الكترونات وبروتونات ونترونات، وبرزت بعدها نظريات الجسيمات دون الذرة، كالكواك والبوزون. بل توجهت النظريات الى ما بعد نظرية الأوتار، لتربط مفاهيم الرياضيات الحديثة، بالنظريات الفيزيائية الحديثة، وقد كانت هذه التحولات بداية لمستقبلي العلمي. ومن الاشياء التي تعلمتها في رحلتي العلمية، هو أنه لا يمكن دراسة العلماء لهذه الابحاث بعقل مطلق، بل يجب أن نملك عقلا متفتحا مستعدا لتقبل اي فرصة مواتية، لاكتشاف اختراع مبدع جديد. بل في بعض الاحيان، تكون المعضلة اكبر صعوبة من أن تنحل في ذلك الوقت من التاريخ، واحيانا قد يكون السؤال ليس السؤال المناسب لحل المعضلة، فالحياة بها مفاجآت كثيرة. ولكي يقدم الباحث الافضل في الابحاث العلمية، يحتاج الى أن يكون متفتح العقل للأفكار والأسئلة الجديدة. وطبعا من السهل قول ذلك نظريا، وليس عمليا، وخاصة مع كبر السن، ولكن على عقولنا ان تكون منفتحة دائما».

ولنا لقاء...

* سفير مملكة البحرين في اليابان

استكمال مسيرة نجاح العملية الانتخابية واجب وطني

بقلم:
د. شحاتة غريب *

لقد أبهر الشعب البحريني العظيم العالم كله في يوم السبت الثاني والعشرين من نوفمبر، عندما حضر بكثافة أمام اللجان الانتخابية، ليعبر عن رأيه، في اختيار ممثليه في الانتخابات النيابية والبلدية، وقد أعرب المراقبون عن أن الإقبال على الاقتراع لم يكن له مثيل من قبل، ويتشابه مع كثافة الإقبال في يوم الاستفتاء على الميثاق الوطني، وقد أثبت الشعب في هذا اليوم، مدى وعيه، وحرصه، على وطنه، ورفضه، لكل الدعوات التي نادت بالمقاطعة، وقد قام بتعليم المهتمين بالشأن السياسي، وغيرهم، أن الشعب هو صانع السياسة، وهو صانع الديمقراطية، وهو مصدر السلطات، وأن السيادة تكون له وحده، لا يستطيع أن ينتزعها منه مضلل، أو مخادع، أو مزيف، للحقائق.

فقد كشف الشعب البحريني الستار، وأوضح للعالم كله ما يواجهه، من فتن، ومؤامرات، تهدف إلى زعزعة الاستقرار، وإلى نشر الفوضى، بدلا من بث الأمن، والسكينة، والسلام، فقد بَين للجميع أن شمس البحرين ستشرق دائما، وتملأ كل الأرجاء، بنور الحب، ونور الخير، ونور السلام، وأن قمر البحرين سيقضي على ظلمة الفتن، وعمى البصيرة، وسينير الطريق، نحو تحقيق أفضل مستقبل، يجعل البحرين في مقدمة دول العالم المحبة للسلام، والداعية إلى التسامح، والديمقراطية الحقيقية، التي لا تخفى وراءها، عمليات التآمر، ضد الوطن، والسعي إلى انهياره، بحجة انجاح المسيرة الديمقراطية.

فلقد خرجت كل البحرين في الثاني والعشرين من نوفمبر، رجالا ونساء، شبابا وشابات، وكانت الأطفال زينة هذا اليوم، حيث براءتهم الصادقة، ووجوههم المليئة بالأمل، والاطمئنان إلى المستقبل، والثقة في الغد، وأن القادم سيكون الأفضل لكل الشعب البحريني، فلم يتأخر أي مخلص، عن واجبه الوطني في هذا اليوم، وأدرك أن مصلحة الوطن تسمو على أي مصلحة أخرى، وأن الرقي بالوطن، والعمل على تقدمه، هو رقي، وتقدم، لمواطنيه في ذات الوقت، وأن ذلك هو المعيار الحقيقي لقياس مدى تقدم الشعوب، وتحضرهم.

فلا ريب أن ما فعله الشعب البحريني في الثاني والعشرين من نوفمبر، قد جعل العالم كله، يندهش، ويتعجب، ليس من إقباله فقط بكثافة على المقار الانتخابية، ولكن أيضا من إصراره على التضحية بالغالي والنفيس، من أجل البحرين، وإصراره على مواصلة العطاء لوطنه، الذي أخذ منه الكثير والكثير، وهذه هي سمة الشعب الأصيل، الذي يجده الوطن عند المحن، وعند الأزمات.

وهذا هو ما أكده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، عندما أشاد بأصالة الشعب البحريني، وبارك نجاح العملية الانتخابية، وأن يوم الثاني والعشرين من نوفمبر، قد أظهر وبحق إيمان، وولاء، هذا الشعب، لبلده، وعزمه بقوة، على المشاركة في صناعة المستقبل.

فلقد أشادت جميع وسائل الاعلام بنجاح العملية الانتخابية، وأشارت أعرق الصحف العربية، وهي الأهرام المصرية، إلى أن مصر رحبت بالنجاح الذي حققته مملكة البحرين في الانتخابات التشريعية، التي شهدت إقبالا كثيفا من أبناء الشعب البحريني على صناديق الاقتراع، وأن ذلك يعكس إصرار هذا الشعب العريق على الالتزام بالمسار الديمقراطي، وتحقيق التقدم، والرقي، والتنمية، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

وقد أشادت أيضا الجامعة العربية بالقاهرة بالانتخابات البحرينية، التي تمت بمشاركة واسعة من قبل الناخبين من أبناء الشعب البحريني، في خطوة مهمة، تعمل على تكريس الفكر الديمقراطي، وتدعيم الحقوق والحريات، وتأكيد مواصلة مسيرة التنمية، من أجل الشعب، وحقه، في غد أفضل.

وترجع الإشادة بالانتخابات البحرينية على نطاق واسع إلى أصالة الشعب البحريني، وولائه، وحبه، لوطنه، وضربه بعرض الحائط، كل الدعوات التي نادت بالمقاطعة، ولم يسمع إلا صوت الحق، والعدل، ولم يتكلم إلا بالحق، وبالعدل، كي يسمع الكافة، صوت شعب، لا يعرف إلا طريق الخير لوطنه، ولا يعرف طريق الفتن، والمؤامرات، ولا يعرف إلا الإصرار على النجاح، ودعم مسيرة الإصلاح، من أجل تحقيق التقدم في مسارات التنمية المختلفة.

فعلى الشعب البحريني الأصيل، أن يستكمل المسيرة الديمقراطية، بكل قوة، وإصرار، وعزم، بهدف نجاح العملية الانتخابية اليوم السبت الموافق ٢٩ من نوفمبر ٢٠١٤م، الذي ستتم فيه انتخابات الإعادة، فلا ينبغي اطلاقا التهاون، والتقليل من شأن هذا اليوم، ونعتقد أن المهمة قد انتهت في الثاني والعشرين الماضي، فالمهمة لم تنته بعد، ويجب أن يكون الإقبال أكثر كثافة، وأن تزيد نسبة المشاركة أكثر وأكثر، وأن نفرش الأراضي بالورود أمام كل المقار الانتخابية، وأن نحضن الأمل في غد مشرق، وأن نعزف أجمل سيمفونية، ليسمع العالم كله، موسيقى شعب أصيل، ووفي، وصامد، ومُدرك، أن استكمال مسيرة نجاح العملية الانتخابية يعد واجبا وطنيا، وبفضل الله تعالى، وبفضل إصرار الشعب البحريني العظيم، وعزيمته القوية، وإخلاصه، ستنتصر البحرين في جولة الإعادة.

* أستاذ مشارك بكلية الحقوق-جامعة البحرين وكاتب

dr__chehata@hotmail.com